# المرصد النيابي العراقي

## تقرير شهر اذار

## جلسات المجلس

- **عدد الجلسات:** عقد مجلس النواب خلال هذا الشهر سبع جلسات
- **العمل الرقابي:** استجواب مجلس امناء شبكة الاعلام العراقي
- **الفقرات:** بلغ عدد الفقرات (31) الفقرات المنفذة (22) والغير منفذة (9).
- **العمل التشريعي:** قراءة أولى لـ (6)، قراءة ثانية لـ (10) مشاريع قانون، التصويت لـ (5) قوانين
- **العمل غير التشريعي:** - تكليف النائب حسين علي مردان ضمن لجنة الخبراء الخاصة باختيار مجلس المفوضين للمفوضية العليا لحقوق الانسان بديلا عن النائب عدنان الجابري.

- تثبيت السيد كامل كريم الدليمي بمنصب رئيس ديوان رئاسة الجمهورية والسيد محمد نوري احمد مديرا لمكتب رئيس مجلس النواب والسيد ناظم كاظم رسن مديرا لمكتب النائب الاول لرئيس المجلس والسيد فهد رسول جواد مديرا لمكتب نائب رئيس مجلس النواب

## العمل الرقابي

استجواب مجلس امناء شبكة الاعلام العراقي

## الفقرات

بلغ عدد فقرات هذا الشهر (31) فقرة الفقرات المنفذة منها (22) والغير منفذة (9).

## استضافة

لا توجد اي استضافة خلال هذا الشهر

## الجلسات

عقد مجلس النواب خلال هذا الشهر
(سبع جلسات)

## العمل التشريعي

قراءة أولى لـ (6)
قراءة ثانية لـ (10)
التصويت لـ (5) قوانين

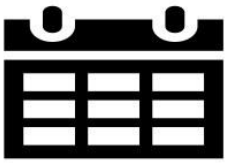

## العمل غير التشريعي

-تثبيت السيد كامل كريم الدليمي بمنصب رئيس ديوان رئاسة الجمهورية والسيد محمد نوري احمد مديرا لمكتب رئيس مجلس النواب والسيد ناظم كاظم رسن مديرا لمكتب النائب الاول لرئيس المجلس والسيد فهد رسول جواد مديرا لمكتب نائب رئيس مجلس النواب

- تكليف النائب حسين علي مردان ضمن لجنة الخبراء الخاصة باختيار مجلس المفوضين للمفوضية العليا لحقوق الانسان بديلا عن النائب عدنان الجابري.

**عقد مجلس النواب بتاريخ (2023/3/4) جلسته العاشرة من الفصل التشريعي الاول للسنة التشريعية الثانية للدورة الانتخابية الخامسة برئاسة محمد الحلبوسي بحضور (194) وتضمنت الجلسة:**

-التصويت على تثبيت السيد كامل كريم الدليمي بمنصب رئيس ديوان رئاسة الجمهورية والسيد محمد نوري احمد مديرا لمكتب رئيس مجلس النواب والسيد ناظم كاظم رسن مديرا لمكتب النائب الاول لرئيس المجلس والسيد فهد رسول جواد مديرا لمكتب نائب رئيس مجلس النواب بعد اضافة فقرة التصويت على اعمال الجلسة.

-التصويت على مشروع قانون التعديل الثالث لكلية الامام الاعظم رقم (19) لسنة 1997 والمقدم من لجنتي الاوقاف والعشائر والتعليم العالي والبحث العلمي.

-القراءة الثانية لمقترح قانون التعديل الثالث لقانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية رقم (12) لسنة 2018 والمقدم من لجنتي القانونية والاقاليم والمحافظات غير المنتظمة بأقاليم.

-تضمنت مداخلات السيدات والسادة النواب بشأن مقترح القانون، على المطالبة بدمج القانون السابق مع التعديل الحالي ليكون قانون واحد اكثر وضوحا، اضافة الى تنظيم القانون وتحديد آلية احتساب الاصوات في الانتخابات، والمطالبة بتفضيل اعتماد البطاقة طويل الامد للحد من التزوير ومن هدر المال العام وضرورة فتح المراكز الانتخابية في مناطق تواجد النازحين، فضلا عن مطالبة القوى الناشئة والنواب المستقلين بإلغاء قانون سانت ليغو واعتماد نظام الدوائر المتعددة ونسبة اعلى الاصوات للفائزين، اضافة الى المطالبة باقتصار تعديل القانون على انتخابات مجالس المحافظات وفصله عن قانون مجلس النواب لسنة 2020 بحسب ما نص عليه الدستور، والدعوة لزيادة عدد مقاعد المكونات الايزيدية والصابئة المندائيين والشبك والكرد الفيلين في بعض المحافظات الذين يتواجدون فيها.

ترأس جانبا من الجلسة السيد محسن المندلاوي النائب الاول لرئيس المجلس

-ركزت المداخلات على المطالبة باعتماد البطاقة الموحدة في تحديث البطاقات الانتخابية للمواطنين والدعوة الى اعتماد نظام سانت ليغو بنسبة ¼ في الية احتساب الاصوات والغاء انتخابات الخارج وتحديد شهادة البكالوريوس شرطا للترشيح وحذف كلمة الاقضية من مقترح القانون وتعويضها بآلية لانتخاب قائم مقام ومدير الناحية، وضرورة حصول الناخبين الجدد والبالغ عددهم أكثر من مليون ونص على البطاقة البايومترية طويلة الامد، والمطالبة بحصر التصويت لمرشحي الكوتا ضمن نفس المحافظة ومن نفس المكون انصافا لتمثيلهم.

-وجه السيد محسن المندلاوي بمتابعة السيدات والسادة النواب لإجراءات تشريع القانون عبر التواصل مع اللجنة المعنية من اجل تقديم الآراء والمقترحات لها.

-القراءة الثانية لمشروع قانون تعديل الامر رقم (15) لسنة 2004 بشأن تمليك قطع اراضي سكنية لمنتسبي شركة مصافي الوسط/ الدورة (شركة عامة) والمقدم من لجنة النفط والغاز والثروات الطبيعية.

-القراءة الثانية لمشروع قانون التعديل الاول لقانون وزارة الكهرباء رقم (53) لسنة 2017 والمقدم من لجنة الكهرباء والطاقة.

-القراءة الثانية لمشروع قانون التعديل الاول لقانون دعم المشاريع الصغيرة لمدرة للدخل رقم (10) لسنة 2012 والمقدم من لجنتي العمل ومنظمات المجتمع المدني والمالية.

-ركزت مداخلات السيدات والسادة النواب على المطالبة بتقليل مبلغ الغرامات الوارد في مشروع القانون او الغائه، اضافة الى ان تكون القروض طويلة الامد وبدون فوائد، والدعوة لاستهداف الشباب المستفيد في المناطق الاكثر فقرا لتحسين واقعهم الاقتصادي والاجتماعي.

**عقد مجلس النواب بتاريخ (2023/3/6) جلسته الحادية عشرة من الفصل التشريعي الاول للسنة التشريعية الثانية للدورة الانتخابية الخامسة برئاسة محمد الحلبوسي بحضور (179) وتضمنت الجلسة:**

-تأجيل التصويت على مشروع قانون الهيأة الوطنية للرقابة النووية والاشعاعية والكيميائية والبيولوجية المقدم من لجنتي الصحة والبيئة والتعليم العالي والبحث العلمي لدراسة مشروع القانون مع ممثل الحكومة.

-القراءة الاولى لمشروع قانون تنظيم حقوق ضحايا مستشفى ابن الخطيب المقدم من لجنتي الشهداء والضحايا والسجناء السياسيين والصحة والبيئة.

-تلاوة النائب حسن سالم بيانا بمناسبة ذكرى الانتفاضة الشعبانية التي انتفض فيها الشعب العراقي من شماله الى جنوبه ضد نظام البعث البائد، بعد قيامه بجرائم يندى لها جبين الانسانية وهي ذكرى تعد تاريخا توثق بطولات العراقيين ضد نظام الدكتاتورية وجرائم البعث المقبور والتي كادت ان تحقق اهدافها لولا التدخل الدولي في انقاذ رأس النظام، مشيرا الى اهمية انصاف وتخليد ما حققه شهداء الانتفاضة المباركة.

-القراءة الثانية لمشروع قانون تصديق اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين حكومة جمهورية العراق وحكومة دولة الامارات العربية المتحدة والمقدم من لجنة العلاقات الخارجية.

-طالب السيدات والسادة النواب بإخضاع الاتفاقات الدولية والعربية الى مبدأ التعامل بالمثل بما يحقق المصلحة العليا للعراق وتحديد نوع القطاعات التي تستهدفها الاتفاقية دون ان تكون مفتوحة الاستثمار.

-القراءة الثانية لمشروع قانون تصديق اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي وتبادل المعلومات فيما يتعلق بالضرائب على الدخل ورأس المال بين حكومة جمهورية العراق وحكومة الجمهورية الاسلامية الايرانية والبروتوكول الملحق بها والمقدم من لجنة العلاقات الخارجية.

-القراءة الثانية لمشروع قانون التعديل الاول لقانون تنظيم ايجار الاراضي الزراعية وتمليك حق التصرف فيها للخريجيين الزراعيين والبيطريين رقم (24) لسنة 2013 والمقدم من لجنة الزراعة والمياه والاهوار.

-ركزت المداخلات على المطالبة بمعالجة بطالة شريحة الخريجيين ودعمهم بكافة المستلزمات واليات عملهم وتحديد نوع النشاط الذي يمنح للخريج.

-القراءة الثانية لمشروع قانون ادارة المصادر الوراثية الحيوانية والمقدم من لجنة الزراعة والمياه والاهوار.

-وجه السيد رئيس المجلس، لجنة الامن والدفاع النيابية باستضافة السادة المسؤولين الامنيين بناء على طلب نيابي لمناقشة اسباب عرقلة اكمال المشاريع الخاصة بمحافظة بغداد ووزارة الاسكان، منها مشروع الزهور للماء وتشييد الدور للمواطنين والذي سبب هدرا بالمال العام.

**عقد مجلس النواب بتاريخ (2023/3/7) جلسته الثانية عشرة من الفصل التشريعي الاول للسنة التشريعية الثانية للدورة الانتخابية الخامسة برئاسة محسن المندلاوي وتضمنت الجلسة:**

-التصويت على مشروعي قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية الامان النووي، وقانون الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك، وأمان التصرف في النفايات المشعة، المقدم من لجنة العلاقات الخارجية.

-التصويت على مشروع قانون تصديق اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني بين حكومة جمهورية العراق وحكومة هنكاريا، المقدم من لجنة العلاقات الخارجية.

-تلاوة النائب رعد الدهلكي بيانا اثناء الجلسة بشأن الحوادث الامنية التي حصلت في محافظة ديالى وراح ضحيتها عدد من المواطنين الابرياء وصل عددهم الى 30 شهيدا خلال شهر واحد، داعيا الى العمل لإيقاف سفك دماء العراقيين ومطالبة مجلس النواب بعقد جلسة خاصة لمناقشة الخروقات الامنية في المحافظة، اضافة الى مطالبة السيد رئيس مجلس الوزراء بتحمل مسؤوليته بوضع حد للعصابات الارهابية والعابثين بأمن واستقرار المدن.

-القراءة الاولى لمشروع قانون انضمام جمهورية العراق الى الاتفاقية الدولية للبحث والانقاذ لعام 1979، المقدم من لجنة العلاقات الخارجية.

-القراءة الاولى لمشروع قانون افراز الاراضي والبساتين الواقعة ضمن التصميم الاساسي لمدينة بغداد والبلديات، المقدم من لجان الخدمات والاعمار، والزراعة والمياه والاهوار، والهجرة والمهجرين والمصالحة المجتمعية، والقانونية.

-القراءة الاولى لمشروع قانون ايجار الاراضي الزراعية، المقدم من لجنة الزراعة والمياه والاهوار.

- القراءة الاولى لمشروع قانون استرداد عائدات الفساد، المقدم من لجنتي النزاهة، والقانونية.

**عقد مجلس النواب بتاريخ (2023/3/9) جلسته الثالثة عشرة من الفصل التشريعي الاول للسنة التشريعية الثانية للدورة الانتخابية الخامسة برئاسة محمد الحلبوسي بحضور (191) وتضمنت الجلسة:**

-التصويت على تكليف النائب حسين علي مردان ضمن لجنة الخبراء الخاصة باختيار مجلس المفوضين للمفوضية العليا لحقوق الانسان بديلا عن النائب عدنان الجابري.

-تأكيد الرئيس الحلبوسي على ان الاستجواب حق لجميع اعضاء المجلس ضمن الممارسة الديمقراطية التي كفلها الدستور، مرحبا بحضور السيد جعفر الونان رئيس مجلس امناء شبكة الاعلام العراقي الى الجلسة بناء على طلب النائب ضحى القصير لاستجوابه.

-تضمنت اسئلة النائب القصير، تسبب رئيس مجلس الامناء بهدر للمال العام على اثر زيادة ميزانية الشبكة وتضخم حجم المصروفات، وقيام رئيس مجلس الامناء بمخالفة قانون شبكة الاعلام واصدار اوامر خارج مهامه الرقابية وفق المادة العاشرة من القانون والتدخل في صلاحيات رئيس الشبكة، خاصة بتغيير الهيكل التنظيمي للشبكة وتوجيه الدعوات الى الشركات التجارية واصدار اوامر بتشكيل لجنة ذات مهام تنفيذية خارج نطاق مسؤوليته، اضافة الى استغلال رئيس مجلس الامناء منصبه بتعيين (70) موظفا دون وجود حاجة فعلية لهم، ومخالفته للقانون والتعليمات النافذة المتعلقة بتحديد عدد العجلات المخصصة لشاغلي الدرجات الخاصة واستغلال منصبه عبر تخصيص عدد اكبر لأعضاء المجلس، فضلا عن التسبب بهدر المال وحرمان الشبكة من تحصيل مبلغ (576) مليون دينار كإيراد للشبكة عن بث حلقات مسلسل تلفزيوني (سحب اليانصيب) للرعاية الاجتماعية جراء عدم الموافقة على استكمال اجراءات التعاقد مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، فضلا عن تسببه بتحقيق غايات شخصية لنائب رئيس مجلس الامناء بإصلاح عجلة غير تابعة للشبكة في ورشة الصيانة العائدة للشبكة، والتسبب بتحميل الشبكة للتبعات القانونية والمالية وخسارتها للإيرادات المترتبة عن رعاية موسم برنامج (ولاية بطيخ) من خلال قيامه بإيقاف البرنامج في جميع مؤسسات شبكة الاعلام العراقي بعد المصادقة على بثه مسبقا، ومخالفة السيد رئيس مجلس الامناء قانون شبكة الاعلام العراقي من خلال قيامه بإنهاء خدمة السيد رئيس الشبكة قبل انتهاء مدته رغم عدم توفر الاسباب الموضوعية والقانونية التي تبرر انهاء خدمته، ومخالفته بامتلاك عدد من اعضاء المجلس لشركات خاصة لها علاقة مباشرة بالعمل الاعلامي والدرامي، فضلا عن تلكأ مجلس الامناء بممارسة مهامه من خلال رسم السياسة العامة للشبكة واقرار النظام الداخلي لعملها خلال ثلاثة اشهر من تاريخ انتخاب الرئيس ونائبه مما انعكس سلبا على اداء الشبكة.

-اوضح السيد جعفر الونان أن مهام مجلس امناء الشبكة ورئيسها تنحصر بالرقابة على رئيس الشبكة ورسم السياسات العامة ومراقبة عمل الشبكة والحفاظ على استقلاليتها، منوها الى أن الوثيقة المطروحة بشأن المصروفات ليست رسمية بل جداول خالية من التوقيع، مبينا ان شبكة الاعلام العراقي لديها مصاريف رواتب لأكثر من 4000 موظف وأن صلاحيات الصرف محصورة برئيس الشبكة اضافة الى تحديده لحجم المصروفات وتقدير تضخمها، مبينا ان صلاحيات عمل رئيس مجلس الامناء تقتصر بالطلب والاقتراح بالمصاريف الخاصة بالإفادات وغيرها ولا يمتلك الحق بتوقيع العقود او صرف اية مبالغ، مشيرا بعدم وجود تقرير من ديوان الرقابة المالية ضد اداء عمل مجلس الامناء.

-تابع السيد المستجوب اجاباته، ان اجراءات مجلس الامناء جاءت لإقرار الهيكل التنظيمي للشبكة ولترشيق الاقسام الوظيفية من اجل ضغط النفقات وفقا للسياقات الادارية والقانونية وبموافقة رئيس الشبكة، لافتا الى أن قيامه بتوقيع العقود وتوجيه الدعوات للشركات من اجل شراء الاجهزة كان في فترة تكليفه بمهام رئيس الشبكة اثناء سفره خارج العراق وبكتاب رسمي من قبله، موضحا ان اصدار اوامر بتشكيل لجنة للمهام التنفيذية هو ضمن صلاحيات رئيس مجلس الامناء لسد احتياجات الشبكة، فيما كشف ان الارقام الخاصة باعداد السيارات غير دقيقة لاسيما ان لكل عضو في مجلس الامناء سيارتين فقط، مبينا ان اتخاذ الاجراء بشأن برنامج(سحبة اليانصيب) جاء لمنع حرمان الشبكة من مبلغ قدره 864 مليون دينار اثر تعاقد السيد رئيس الشبكة مع شركة اهلية (اركان الدار) بواقع 3 ملايين دينار للحلقة الواحدة وبتخفيض لصالح الشركة نسبته 75 % خلافا لصلاحياته ولم يكن التعاقد مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، فيما نفى صحة المعلومات التي وردت بخصوص تصليح العجلة موضحا بأن الامر هو اتهام من قبل السيد رئيس الشبكة، مشيرا الى أن ايقاف بث برنامج ولاية بطيخ بعد عرض 3 حلقات كان بسبب عدم انسجام محتوى العمل مع سياسة وخطاب الشبكة وعدم ملائمته لذوق العائلة العراقية، منوها الى ان وضع الشركات الخاصة التي تحدثت عنها النائبة هي متوقفة عن العمل منذ عام 2014 وبتأييد من الجهات الرسمية، مؤكدا أن مجلس الامناء عمل على تثبيت الخطاب الاعلامي للشبكة ورسم نظامه الداخلي منذ استلامه لمهام عمله.

-تأكيد النائب ضحى القصير في ختام الاستجواب عدم قناعاتها بالإجابات المقدمة من قبل رئيس مجلس الامناء واعضاءه، منوهة الى مضيها لاستكمال اجراءات الاستجواب.

- أعرب السيد رئيس مجلس النواب عن شكره للسيدة النائبة المستجوبة وللسيد رئيس مجلس امناء شبكة الاعلام العراقي واعضاءه لحضورهم جلسة الاستجواب، مؤكدا حق المجلس باتخاذ الاجراءات اللازمة والخاصة بقناعة اعضاء مجلس النواب من عدمها وحسب قانون مجلس النواب

**عقد مجلس النواب بتاريخ (2023/3/18) جلسته الرابعة عشرة من الفصل التشريعي الاول للسنة التشريعية الثانية للدورة الانتخابية الخامسة برئاسة محمد الحلبوسي وتضمنت الجلسة:**

-تأجيل التصويت على مشروع قانون التعديل الرابع لقانون الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط رقم (20) لسنة 1998 والمقدم من لجنتي الاستثمار والتنمية والاقتصاد والصناعة والتجارة، الى حين اعداد الصيغة النهائية من قبل اللجنتين.

-القراءة الأولى لمشروع قانون المصادقة على الحساب الختامي للسنة المالية 2012 المقدم من اللجنة المالية.

-تلاوة اللجنة المؤقتة المكلفة بوضع توصيات لمكافحة المخدرات تقريرا مفصلا اوصت فيه بتشكيل لجنة نيابية مؤقتة تتولى اعداد مقترح قانون تعديل قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم 50 لسنة 2017 والتنسيق مع مجلس القضاء الأعلى والجهات المعنية بما يضمن إعادة النظر بتوصيف جرائم المخدرات وتشديد عقوبة المتاجرة فيها الى الاعدام، واعادة تنظيم لجان الفحص والحفظ والاتلاف للمواد المخدرات، وإجراء فحص دوري لموظفي الدولة والاجهزة الأمنية وطلبة الجامعات للتأكد من سلامتهم.، وإنشاء جهاز إداري مستقل يرتبط برئيس الوزراء يختص بمكافحة المخدرات،

اضافة الى تخصيص مبالغ مالية في موازنة عام 2023 لتوفير أجهزة ومعدات فنية الى مديرية مكافحة المخدرات في وزارة الداخلية ورفدها بالمختصين في مجال علم النفس المشهود لهم بالسمعة الحسنة، فضلا عن دعم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لتمكينها في انشاء مراكز لتأهيل المدمنين على المخدرات والمؤثرات العقلية.

-اوصت اللجنة النيابية في تقريرها بما يخص مسؤولية السلطة التنفيذية، بقيام وزارة العدل بإنشاء سجون ومراكز احتجاز عقابية خاصة لمتعاطي المخدرات وتوفير الدعم اللازم لوزارة الصحة لإنشاء وحدات علاجية نفسية واجتماعية لمعالجة المتعاطين والمدمنين، فضلا عن توفير معدات طبية والمختبرية الخاصة بفحص المتعاطين، اضافة الى تشديد رقابة وزارة الصحة بالتعاون مع نقابة الصيادلة في السيطرة على صرف ادوية المؤثرات العقلية في الصيدليات ومراقبة استخدامها غير الطبي، فضلا عن تشديد الحكومة الرقابة على المعابر الحدودية غير الرسمية المنتشرة مع دول الجوار للحيلولة دون دخول المخدرات الى العراق، وبناء قاعدة بيانات في وزارة التخطيط تتضمن كل المعلومات الخاصة للمتعاطين والمتاجرين والمودعين في المراكز العلاجية الخاصة، اضافة الى قيام وزارة الشباب والرياضة ببناء مراكز رياضية وثقافية للشباب لشغل أوقات فراغهم، وقيام وزارتي التعليم العالي والتربية بالتنسيق مع المفوضية العليا لحقوق الإنسان بتضمين المناهج الدراسة في الجامعات والمعاهد والمدارس للتوعية بمخاطر تعاطي المخدرات المؤثرات العقلية والآثار الصحية والقانونية المترتبة على تعاطيها وترويجها، وتتولى هيئة الاعلام والاتصالات بالتنسيق مع شبكة الإعلام العراقي والمؤسسات الإعلامية الأخرى بإعداد برامج خاصة تهدف الى الحد من تعاطي المخدرات وتجارتها، اضافة الى مسؤولية دواوين الاوقاف بإنشاء برامج ثقافية تهدف الى نشر الوعي عن مخاطر المخدرات من خلال دور العبادة، وقيام مجلس القضاء الأعلى بتخصص محاكم جزائية خاصة تعنى بمحاكمة المتهمين في جرائم المتعاطين للمخدرات والمؤثرات العقلية.

-وجه الدكتور شاخوان عبد الله أثناء الجلسة التي ترأس جانبا منها باشراك نواب عن لجان نيابية أخرى في عمل لجنة مكافحة المخدرات للمشاركة في إنضاج التوصيات الخاصة بها.

-القراءة الثانية لمشروع قانون انضمام العراق الى الاتفاقية الدولية في شأن انشاء صندوق دولي للتعويض عن اضرار التلوث بالزيت لعام 1992 المقدم من لجنتي العلاقات الخارجية والصحة والبيئة.

-القراءة الثانية لمشروع قانون تصديق اتفاقية النقل البحري بين حكومة جمهورية العراق وحكومة جمهورية مصر العربية المقدم من لجنة العلاقات الخارجية.

-انصبت مداخلات السيدات والسادة النواب بشأن مشروع القانون، على المطالبة بإعادة النظر في الرسوم الكمركية وجعلها متساوية بين الطرفين، والاقتراح بشمول السفن الحربية وسفن البحث العلمي بالقانون والمطالبة بتحديد عدد أعضاء اللجنة الملاحية المشتركة.

**عقد مجلس النواب بتاريخ (2023/3/20) جلسته الخامسة عشرة من الفصل التشريعي الاول للسنة التشريعية الثانية للدورة الانتخابية الخامسة برئاسة محمد الحلبوسي بحضور (171) وتضمنت الجلسة:**

-التصويت على سبعة مواد من أصل 15 مادة في القانون الذي جاء تنفيذا لقرارات المحكمة الاتحادية بالعدد (155/اتحادية /2019 وموحداتها 157 و160 و161 و162 و167 و168 و2019/171 و5/اتحادية 2021 و159/ اتحادية/2021، 43 /اتحادية 2021 و117/اتحادية 2019، 87 وموحداتها 111 و112/ اتحادية 2019، 103/ اتحادية 2021، 144/اتحادية 2021) ولغرض اجراء انتخابات حرة ونزيهة وعادلة لمجلس النواب العراقي ومجالس المحافظات غير المنتظمة في إقليم والارتقاء بها ومشاركة شرائح المجتمع كافة وضمان توزيع عادل للمقاعد بين القوائم المتنافسة.

- قرر مجلس النواب استئناف التصويت على مقترح القانون يوم السبت المقبل.

**عقد مجلس النواب بتاريخ (2023/3/27) جلسته السادسة عشرة من الفصل التشريعي الاول للسنة التشريعية الثانية للدورة الانتخابية الخامسة برئاسة محمد الحلبوسي بحضور (218) وتضمنت الجلسة:**

-التصويت على قانون التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات والاقضية رقم (12) لسنة 2018.

-يهدف تعديل القانون تنفيذا لقرارات المحكمة الاتحادية بالعدد (155/اتحادية /2019 وموحداتها 157 و160 و161 و162 و167 و168 و2019/171 و5/اتحادية 2021 و159/ اتحادية/2021، 43 /اتحادية 2021 و117/اتحادية 2019، 87 وموحداتها 111 و112/ اتحادية 2019، 103/ اتحادية 2021، 144/اتحادية 2021) ولغرض اجراء انتخابات حرة ونزيهة وعادلة لمجلس النواب العراقي ومجالس المحافظات غير المنتظمة في إقليم والارتقاء بها ومشاركة شرائح المجتمع كافة وضمان توزيع عادل للمقاعد بين القوائم المتنافسة.

-تلاوة النائب محمد الصيهود بيانا باسم لجنة الاوقاف والعشائر النيابية ادان فيه العمل الدرامي المسمى (الكاسر) الذي تعرضه قناة (utv) الفضائية، مشيرا الى ان العمل يسيء الى القيم والاخلاق العشائرية الكريمة، مستنكرا الاستهداف المتعمد للقيم العربية الاصيلة، مستذكرا في البيان مواقف العشائر العراقية المشرفة عبر التاريخ التي اثبتوا خلالها بأنهم السد المنيع منذ ثورة العشرين وصولا الى الحشد الشعبي والعشائري مازالوا يقدمون ارواحهم ودماءهم دفاعا عن السيادة والدولة والقانون.